

إلى :طالب الدكتوراه والأستاذ المشرف الدكتور --

من :الدكتور ممدوح محمد سلامة

الموضوع :ملاحظات جوهرية على المقترح البحثي المقدم، تستدعي مراجعة هيكلية في موضعين محددتين

التاريخ : ٢١ مايو ٢٠٢٦

تمهيد

اطلعت على المقترحات البحثية الثلاثة التي قدمتموها وهي لا تتعارض في جوهرها، بل تمثل توسعاً تدريجياً في نفس الإشكالية من مستوى إلى مستوى. الخطأ الوحيد الذي كان يمكن أن يقع هو اختيار أحدها وإهمال الآخرين، لأن ذلك كان سيُفضي إلى بحث ناقص في أحد أبعاده الثلاثة. لذا فإن هذه الرسالة تتضمن في مرفقها مقترحاً موحداً ليحتفظ بالعمق الأصولي، ويُضيف إليه الصرامة الاقتصادية، وينتهي بتطبيق تجريبي. غير أن ثمة ملاحظتين جوهريتين أرى أنهما تمانان قيمة البحث التطبيقية ومصداقيته المقارنة، ولا يُعدّ المقترح مكتملاً دون معالجتهما بصورة صريحة.

الملاحظة الأولى: غياب استراتيجية التأثير وترجمة النتائج إلى سياسات

التشخيص

المقترح الأصلي نصّ صراحةً على أن المُخرَج المطلوب هو "رأي فقهي مُسبّب قابل للتنزيل على أرض الواقع يُفيد صانع السياسات والممارس على حدّ سواء." غير أن المقترح المقدم، رغم إتقانه في بناء الحجة الفقهية والاقتصادية، لا يتضمن أي تصور لكيفية وصول هذا الرأي الفقهي ونتائج البحث إلى من يُفترض أن يستفيد منهم. وهذه ثغرة منهجية لا تقتصر على الشكل، بل تمس جوهر الغاية من البحث.

كثير من الأبحاث الفقهية والاقتصادية الرصينة تنتهي محبوسةً في أدراج المكتبات الأكاديمية لأن أصحابها لم يفكروا مسبقاً في مسار تحوّلها إلى أثر فعلي. وبحث يدّعي أنه يُنتج رأياً فقهياً قابلاً للتطبيق ينبغي أن يُثبت هذه القابلية لا أن يُفترضها.

ما ينبغي إضافته

يُقترح إضافة باب مستقل أو فصل ختامي موسّع بعنوان "مسارات التأثير وآليات ترجمة النتائج إلى سياسات" يعالج المحاور الآتية:

أولاً: تصنيف الجمهور المستهدف ومستويات التواصل المعرفي. البحث يخاطب في وقت واحد جمهوراً متعددًا ومتباين الحاجات: صانع القرار التشريعي يحتاج ورقة سياسات تنفيذية بلغة قانونية، والمؤسسة

الدينية الرسمية تحتاج وثيقة فقهية موجهة لدور الإفتاء، والممارس المؤسسي في البنوك الإسلامية ومؤسسات الزكاة يحتاج دليلاً إجرائياً محاسبياً. الاكتفاء بمخرج أكاديمي واحد يعني في الواقع عدم الوصول إلى أي من هؤلاء بالفاعلية المطلوبة.

ثانياً: المسارات المؤسسية المحددة للتأثير. ينبغي أن يُحدد البحث مسبقاً الجهات التي سيقدم إليها رأيه الفقهي والمقترحات السياسية، ومنها على سبيل التحديد لا الحصر: دور الإفتاء في الدول محل الدراسة للنظر في الاستناد إلى الرأي الفقهي المنتج، ووزارات المالية في تلك الدول لتداول المقترح التشريعي، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لاعتبار المقترحات المحاسبية عند تحديث المعايير.

ثالثاً: مؤشرات قابلة للقياس لتقييم الأثر. ينبغي أن يُحدد البحث منذ البداية كيف يمكن قياس نجاحه على المدى المتوسط، وإلا ظل الادعاء بالقابلية للتطبيق ادعاءً نظرياً لا يمكن التحقق منه.

الملاحظة الثانية: قصور النطاق المقارن وضرورة توسيعه ليشمل باكستان وإندونيسيا

التشخيص

الباب المقارن في المقترح الحالي يستند إلى نموذجين دوليين فقط هما السعودية وماليزيا، مع التركيز التطبيقي على مصر. وهذا الاختيار مفهوم منهجياً في مرحلة أولى، غير أنه يُعزّض البحث لنقد جوهري: كيف يمكن لإطار يستند إلى نموذجين أن يدعي أنه يُقدم منظومة حوكمة مالية إسلامية قابلة للتعميم؟

الأهم من ذلك أن النموذجين المختارين، رغم قيمتهما، يمثلان تجربتين ناجحتين نسبياً في التنسيق المؤسسي. وهذا يعني أن البحث مُعزّض لانقضاء متحيز للحالات يمنع من استخلاص نظرية متوازنة تأخذ في الاعتبار حالات الإخفاق بقدر ما تأخذ في الاعتبار حالات النجاح.

ما ينبغي إضافته

يُقترح توسيع الباب المقارن ليشمل باكستان وإندونيسيا، وفيما يلي مسوّغ كل إضافة:

باكستان: حالة الإلزام القانوني مع الإخفاق التنفيذي. سنّت باكستان قانون الزكاة والعشر عام 1980 الذي يُلزم بخصم الزكاة مباشرةً من الودائع المصرفية، فكانت من أوائل الدول التي حاولت دمج الزكاة في منظومتها المالية الرسمية. غير أن هذه التجربة أفرزت إشكاليات بنيوية بالغة الدلالة: ظاهرة التهرب عبر تحويل الودائع قبيل موعد الخصم، وإشكالية استثناء المسلمين الشيعة من الإلزام، وظاهرة المضي في مسارين ماليين منفصلين تماماً دون أي تنسيق حقيقي بين منظومة الزكاة ومنظومة الضرائب. الحالة الباكستانية لا غنى عنها لأنها تُجيب على سؤال محوري في صميم البحث: لماذا يفشل الإلزام القانوني حين

يخلو من بنية مؤسسية داعمة ومن تنسيق فعلي مع المنظومة الضريبية؟ وهذا الإخفاق التنفيذي يُقدم للبحث قيمة تحليلية لا تستطيع حالتها النجاح النسبي (السعودية وماليزيا) تقديمها.

إندونيسيا: حالة اللامركزية المؤسسية وإدارة التعقيد. تُمثل إندونيسيا بوصفها أكبر دولة مسلمة في العالم من حيث عدد السكان حالة لا يمكن لأي بحث يدعي التعميم تجاهلها. وما يجعلها فريدة هو تعقيد منظومتها على مستويات متعددة في آنٍ واحد: وجود هيئتين رسميتين متوازيتين لجمع الزكاة (الحكومية والأهلية المعتمدة)، وقانون يُجيز خصم الزكاة من الدخل الخاضع للضريبة لكن من الوعاء لا من الضريبة نفسها، وضخامة الفجوة بين الإمكانيات الزكوية المُقدَّرة والحصيلة الفعلية المجموعة. الحالة الإندونيسية تطرح سؤالاً لا تستطيع الحالات الأخرى طرحه: كيف تُدار العلاقة بين الزكاة والضرائب في سياق دولة بالغة التعقيد الإداري والجغرافي؟ وهل اللامركزية عائق أم فرصة في مسار التنسيق المؤسسي؟

القيمة المنهجية لهذا التوسيع

إضافة الحالتين لا تعني مجرد إثراء وصفي للباب المقارن، بل تُحقق غرضاً منهجياً محدداً: فالحالات الخمس مجتمعةً سَتُغطي طيفاً كاملاً من نماذج الحوكمة يمتد من الدمج السيادي الشامل (السعودية) إلى الائتمان الضريبي المرن (ماليزيا) إلى الإلزام مع الإخفاق التنفيذي (باكستان) إلى اللامركزية المعقدة (إندونيسيا) إلى الانفصام التام مع إمكانيات الإصلاح (مصر). هذا التنوع هو ما يُتيح للبحث استخلاص نظرية قابلة للتعميم لا مجرد توصيف حالات فردية منتقاة. فضلاً عن ذلك فإن تغطية خمس دول تضم مجتمعةً ما يزيد على 700 مليون مسلم يمنح الإطار المقترح مصداقيةً تعميميةً لا يمكن لحالتين أو ثلاث بلوغها.

خلاصة

الملاحظتان المُشار إليهما لا تُضعفان جوهر المقترح المقدم، بل تُكملانه وتُحوّلانه من بحث أكاديمي رصين إلى مشروع معرفي ذي أثر فعلي. وألخص المطلوب في نقطتين:

- أولاً: إضافة باب أو فصل مستقل يُعالج استراتيجيات التأثير ومسارات ترجمة النتائج إلى سياسات قابلة للتنفيذ، مع تحديد الجمهور المستهدف ومؤشرات الأثر.
 - ثانياً: توسيع الدراسة المقارنة لتشمل باكستان وإندونيسيا إلى جانب السعودية وماليزيا ومصر، بما يُحقق التمثيل الكافي للنماذج المختلفة ويُعزز القدرة التعميمية للإطار المقترح.
- أرجو أن تجد في هذه الملاحظات ما يُفيد في استكمال المقترح بالمستوى اللائق بموضوعه وغايته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الدكتور ممدوح محمد سلامة

المرفق

مقترح بحثي متكامل

العنوان المقترح

"حوكمة السياسة المالية في الدول الإسلامية بين الزكاة والضرائب المعاصرة: تكييف فقهي وتحليل اقتصادي ونموذج مقترح للتطبيق على الواقع المصري في ضوء التجارب الدولية"

هذا العنوان يجمع الأبعاد الثلاثة في آنٍ واحد: التأصيل الشرعي، والتحليل الاقتصادي الكلي، والتطبيق المؤسسي على حالة دراسية محددة. وهو يُرضي لجنة الإفتاء التي تهتم بسلامة المقاصد، ولجنة الاقتصاد التي تهتم بالهيكل الكلي، وأي مؤسسة أكاديمية تطلب أن يكون البحث قابلاً للتنزيل على الواقع.

المقدمة البحثية الموحدة

يواجه المواطن المسلم في معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة اليوم إشكالية مركبة لم تجد حلاً فقهياً أو مؤسسياً ناجزاً: فهو يؤدي الزكاة بوصفها فريضة دينية فردية، ويدفع الضرائب بوصفها التزاماً مدنياً تجاه الدولة، وكلا النظامين يوجّه الأموال نحو مصارف متقاطعة إلى حد بعيد، غير أنهما يعملان في عزلة مؤسسية تامة دون أي إطار فقهي أو اقتصادي ينظم العلاقة بينهما.

هذه الإشكالية ذات أبعاد ثلاثة متشابكة:

- **البعد الأصولي:** هل نسب الزكاة ثوابت تعبدية أم أدوات سياسة شرعية مرنة؟ وما حدود سلطة ولي الأمر في "توظيف الأموال"؟
- **البعد الاقتصادي الكلي:** كيف يؤثر الازدواج المالي على حوافز الإنتاج والادخار والاستثمار، وعلى الكفاءة التوزيعية للاقتصاد الوطني؟
- **البعد المؤسسي التطبيقي:** كيف يمكن هندسة آلية تنسيق عملية بين الزكاة والضرائب في دولة كمصر تعمل فيها المنظومتان بانفصام تام؟

والثغرة في الأدبيات ليست غياب الدراسات حول كلٍّ من النظامين منفردين، بل غياب الاجتهاد الفقهي القابل للتطبيق الذي يُجيب على سؤال التنسيق بين الأدوات في سياق الدولة الحديثة، مدعوماً بتحليل اقتصادي صارم ونموذج مؤسسي قابل للتنفيذ.

بيان المشكلة البحثية الموحدة

تتمحور المشكلة البحثية حول ثلاثة مستويات متداخلة:

المستوى الأول: الإشكالية الفقهية الأصولية هل التعايش بين الزكاة والضرائب دون تنسيق بينهما منسجم مع مقاصد الحوكمة المالية الإسلامية؟ وهل صمت القرآن عن تحديد نسب الزكاة يعكس تفويضاً تشريعياً مقصوداً لولي الأمر، أم أن النسب الواردة في السنة ثوابت تعبدية لا تقبل الاجتهاد؟

المستوى الثاني: الإشكالية الاقتصادية الكلية كيف يؤثر فرض التزامين ماليين على وعاء واحد على سلوك المنتج والمستهلك وعلى حوافز الاستثمار؟ وما حجم الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الازدواج المالي غير المنسق؟ وهل يمكن لهندسة مالية إسلامية متكاملة أن تُحسّن الكفاءة التوزيعية بما يفوق الأنظمة الوضعية المنفصلة؟

المستوى الثالث: الإشكالية المؤسسية التطبيقية في مصر تمثل مصر حالة دراسية فريدة: منظومة ضريبية رسمية تعمل بمعزل تام عن القنوات الزكوية والخيرية المتشعبة، مما يضع المكلف في قلب ازدواج مالي حقيقي دون حوافز تشريعية متبادلة. فكيف يمكن تصميم نموذج حوكمة مالية إسلامية متكاملة يلائم السياق المصري ويستفيد من التجارب الدولية؟

أسئلة البحث الموحدة

السؤال الرئيسي

ما العلاقة الفقهية والاقتصادية بين الزكاة والضرائب الحديثة في الدول ذات الأغلبية المسلمة، وكيف يمكن تطوير نموذج مؤسسي متكامل للحوكمة المالية الإسلامية يُطبّق على الواقع المصري في ضوء التجارب الدولية؟

الأسئلة الفرعية

المحور الأصولي:

1. هل يعكس صمت القرآن عن نسب الزكاة تفويضاً تشريعياً مقصوداً لسلطة ولي الأمر، وما حدود هذا التفويض؟
2. هل المقادير الزكوية المنصوص عليها في السنة معللة بمصالح اقتصادية سياقية أم هي تعبدية غير قابلة للتغيير؟
3. ما الأساس الفقهي لاعتبار جزء من الضرائب الحديثة مؤدياً لوظيفة الزكاة جزئياً مع الإقرار بالفوارق الهيكلية الجوهرية؟

المحور الاقتصادي:

4. كيف يؤثر الازدواج المالي غير المنسق على حوافز الإنتاج والادخار والاستثمار في الدول ذات الأغلبية المسلمة؟

5. إلى أي حد يغطي الإنفاق الحكومي الممول بالضرائب المصارف الثمانية للزكاة، وما الأثر الاقتصادي لهذا التداخل الوظيفي؟

6. كيف أثر التحول التاريخي من ثنائية الزكاة والجزية إلى الضريبة الموحدة على العبء الضريبي الحقيقي للمواطن المسلم؟

المحور المؤسسي التطبيقي

7. ما أوجه القصور في المنظومة المالية المصرية الناجمة عن انفصام الزكاة عن الضرائب مؤسسياً؟

8. ما النموذج الحوكمي الأمثل للتنسيق بين الزكاة والضرائب في مصر، مستفيداً من التجربتين السعودية والماليزية؟

خطة البحث التفصيلية الموحدة

الباب الأول: التأصيل الفلسفي والأصولي والاقتصادي للمالية العامة في الإسلام

الفصل الأول: المنهج القرآني وأبعاد المرونة في السياسة المالية

• **المبحث الأول:** دلالة الصمت القرآني عن المقادير الرياضية للزكاة مقارنةً بمواضع الإلزام القرآني الأخرى كالمواريث، تحليل أصولي واقتصادي يكشف عن المرونة السياسية المقصودة وسلطة ولي الأمر في توظيف الأموال.

• **المبحث الثاني:** نسب الزكاة في السنة النبوية: هل تنتمي إلى خانة التعبد المحض أم السياسة الشرعية المرنة؟ مناقشة حدود الاجتهاد في المقادير في ضوء علم أصول الفقه ونظرية الاقتصاد السياسي.

الفصل الثاني: البنية المالية الأصيلة وتطورها التاريخي

• **المبحث الأول:** الزكاة كأداة مالية أساسية في العهد النبوي، وإدارة العجز الاستثنائي بالصدقات الطوعية: تحليل النموذج الأصيل لمالية الدولة الإسلامية ومنطقه الداخلي.

• **المبحث الثاني:** الإنفاذ السيادي للزكاة في عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ودلالته الفقهية والاقتصادية على عمومية المالية العامة الإسلامية.

- **المبحث الثالث: الاقتصاد السياسي** للتحوّل التاريخي من ثنائية الزكاة والجزية إلى الضريبة الموحدة المعاصرة، وأثره على العبء المالي الحقيقي للمواطن المسلم مقارنةً بالنموذج النبوي الأصيل.

الباب الثاني: التكيف الفقهي والتحليل الاقتصادي الكلي للازدواج المالي المعاصر

الفصل الأول: التكيف الشرعي والاقتصادي للضرائب الحديثة

- **المبحث الأول:** فقه النوائب والوظائف عند المالكية وحق الدولة في فرض تكاليف مالية خارج الزكاة: تأصيل النظرية الاقتصادية لمالية الدولة الحديثة.
- **المبحث الثاني:** تكيف نازلة "الثني في الصدقة" من منظور اقتصادي، وأثر الازدواج المالي على حوافز الإنتاج والادخار وفق نماذج رفاه الاقتصاد الكلي.

الفصل الثاني: تقاطع الأوعية والمصارف وتأثيره الكلي

- **المبحث الأول:** التداخل الوظيفي بين مصارف الزكاة الثمانية وأوجه الإنفاق الحكومي المعاصر (التعليم، الصحة، الدفاع، والأمن الاجتماعي): تحليل مقارن بمنهج الاقتصاد الكلي.
- **المبحث الثاني:** أثر الازدواج المالي على الكفاءة الاقتصادية (Deadweight Loss) وحوافز الاستثمار في الدول ذات الأغلبية المسلمة.
- **المبحث الثالث:** الأساس الفقهي والاقتصادي لمسألة احتساب الإنفاق الحكومي من الضرائب مسقطاً لبعض وظيفة الزكاة جزئياً، مع تحديد الحدود الشرعية والهيكلية لهذه الإمكانية.

الفصل الثالث: التحليل المحاسبي لمسألة تداخل الأوعية والازدواج

- **المبحث الأول:** مقارنة معايير الوعاء الزكوي لشركات المساهمة وفق معايير AAOIFI مع الوعاء الضريبي التجاري، وسياسة كل منهما في الخصوم والإهلاكات.
- **المبحث الثاني:** التخريج الفقهي لخصم الضرائب المدفوعة من وعاء الزكاة باعتبارها من الديون المستحقة، أو خصم الزكاة من الضريبة المستحقة تشجيعاً على الالتزام الديني.

الباب الثالث: التحليل المؤسسي المقارن للتجارب الدولية

الفصل الأول: نموذج الدمج والإلزام السيادي الشامل: التجربة السعودية

دراسة تحول "مصلحة الزكاة والدخل" إلى "هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA)" وكيف يُدار النظام باحتساب الزكاة على الشركات السعودية والضريبة على الشركات الأجنبية، وتقييم أثره على جلب الاستثمار وتفادي الازدواج المالي.

الفصل الثاني: نموذج الائتمان والخصم الضريبي المرن: التجربة الماليزية

دراسة نظام الخصم المباشر (Tax Rebate) حيث يُخصم مبلغ الزكاة المدفوعة لمراكز الزكاة الرسمية مباشرةً من أصل الضريبة المستحقة لا من الوعاء فقط، وتقييم أثره الاقتصادي على تحفيز الامتثال ورفع كفاءة التمكين الاجتماعي.

الفصل الثالث: نموذج الجمع الاختياري المقنن: التجربة السودانية والباكستانية

تحليل تجارب قوانين الزكاة المستقلة إدارياً وعلاقتها بوزارات المالية، واستخلاص العبر الاقتصادية من مواطن قوتها وضعفها.

الباب الرابع: الواقع المصري والإطار المقترح للحوكمة المالية المتكاملة

هذا هو ثقل البحث التطبيقي والمُخرج الرئيسي للاجتهاد الفقهي والاقتصادي

الفصل الأول: تشخيص واقع الازدواج المالي والتشريعي في مصر

- **المبحث الأول:** القوانين الضريبية المصرية وموقفها من التبرعات وأموال الزكاة: تحليل اقتصادي وقانوني لقانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته، وظاهرة "الثني في الصدقة" التي يُفرزها النظام الحالي.
- **المبحث الثاني:** تشتت القنوات الزكوية والخيرية في مصر (بيت الزكاة والصدقات المصري، بنك ناصر الاجتماعي، الجمعيات الأهلية) وأثره على الكفاءة التوزيعية والعدالة الاجتماعية.
- **المبحث الثالث:** قياس العبء المالي الفعلي المزدوج على المستثمر والمكلف المصري وتداعياته على مناخ الاستثمار، مستعيناً ببيانات الموازنة العامة للدولة وتقارير وزارة التضامن الاجتماعي.

الفصل الثاني: الرؤية الإفتائية والأصولية لواقع المنظومة المالية المصرية

- **المبحث الأول:** موقف لجان الإفتاء المصرية (دار الإفتاء ومجمع البحوث الإسلامية) من إشكالية "هل تُجزئ الضرائب عن الزكاة؟" وتفكيك فتاواهم أصولياً واقتصادياً.
- **المبحث الثاني:** التكيف الاقتصادي والشري للنفقات السيادية المصرية (التعليم، الصحة، برامج تكافل وكرامة) ومدى تقاطعها وظيفياً مع مصارف الزكاة.

الفصل الثالث: النموذج المقترح لحوكمة العلاقة بين الزكاة والضرائب في مصر

- **المبحث الأول: المقترح التشريعي.** صياغة مادة قانونية مقترحة لتعديل قانون الضريبة المصري لاعتماد "الخصم الضريبي المقنن" للزكاة على غرار النموذج الماليزي، بما يرفع الحرج عن المكلف دون المساس بحصيلة الدولة.
- **المبحث الثاني: المقترح المؤسسي.** نموذج إداري لربط "بيت الزكاة والصدقات المصري" إلكترونياً بمصلحة الضرائب المصرية لتحقيق الشفافية والرقابة ومنع التهرب عبر بوابة موحدة.
- **المبحث الثالث: الأثر الاقتصادي الكلي المتوقع.** تقدير أثر النموذج المقترح على مستويات الفقر، والاستثمار، والاستقرار المالي في مصر، بأدوات نماذج رفاه الاقتصاد الكلي.

الموازنة المقاصدية: الفصل الخاتم للاجتهاد الفقهي

- قبل الخاتمة، يُخصَّص فصل مستقل للمخرج الفقهي الذي طالب به المقترح الأصلي صراحةً: وهو رأي فقهي مُسَبَّب في إشكالية التنسيق بين الزكاة والضرائب، لا مجرد عرض للآراء. يتضمن هذا الفصل:
- **المبحث الأول: الموازنة المقاصدية لتعايش النظامين:** أثر عبء الازدواج المالي على مقاصد حفظ المال وتنمية الاستثمار وتداول الثروة.
 - **المبحث الثاني: الرأي الفقهي المُسَبَّب في مسألة التنسيق:** متى تُعدّ الضرائب المدفوعة مُسَقِطَةً لجزء من وظيفة الزكاة؟ وما الشروط الشرعية والمؤسسية اللازمة لذلك؟
 - **المبحث الثالث: إطار السياسة العملية المقترحة:** توصيات موجهة إلى صانع القرار والممارس الميداني في الدول ذات الأغلبية المسلمة، وبخاصة مصر.

المنهجية الموحدة

يعتمد البحث منهجية متعددة المستويات تجمع بين:

| المستوى | المنهج | التطبيق |
|-----------------|--|-------------------------------|
| الأصولي | تحليل النصوص واستقراء منهج القرآن في التشريع | الباب الأول |
| الفقهي | الاجتهاد في مسألة نازلة بمنهج المقاصد | الباب الثاني والفصل الخاتم |
| الاقتصادي الكلي | نماذج رفاه الاقتصاد وتحليل Deadweight Loss | الباب الثاني |
| المحاسبي | مقارنة معايير AAOIFI مع المعايير الضريبية | الباب الثاني |
| المقارن المؤسسي | Case Studies (السعودية، ماليزيا، السودان) | الباب الثالث |
| التطبيقي | تشخيص الحالة المصرية وصياغة نموذج مقترح | الباب الرابع |

أدوات جمع البيانات:

- بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة المصرية (وزارة المالية).
- التقارير السنوية لبيت الزكاة والصدقات المصري.
- تقديرات منذر قحف الكمية لإيرادات الزكاة المحتملة.
- مقابلات نوعية مع مستشارين من مصلحة الضرائب المصرية وأعضاء من أمانة الفتوى بدار الإفتاء وخبراء اقتصاد من الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء.

النتائج المتوقعة الموحدة

يُتوقع أن يُسفر هذا البحث عن:

1. رأي فقهي مُسبَّب في مسألة التنسيق بين الزكاة والضرائب، متجذر في المصادر الشرعية ومنتَه إلى استنتاج قابل للتطبيق يُفيد صانع السياسات.
2. تحليل اقتصادي كلي لأثر الازدواج المالي على الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية في الدول ذات الأغلبية المسلمة.
3. إطار حوكمة مالية إسلامية متكاملة مستند إلى المصادر الكلاسيكية ومقاصد الشريعة والتجارب المؤسسية الدولية.
4. نموذج تطبيقي للحالة المصرية يتضمن مقترحاً تشريعياً لتعديل قانون الضريبة ونموذجاً مؤسسياً للتنسيق بين المنظومتين.
5. إسهام في السؤال النظري الأشمل حول كيفية تمييز الفقه الإسلامي بين الثوابت التعبدية والأدوات الحوكمية المرنة.

إضافات مهمة الى المقترح

الإضافة الأولى: استراتيجية التأثير وترجمة النتائج إلى سياسات

باب مستقل مقترح: مسارات التأثير وآليات التطبيق

يُعدّ هذا الباب ركيزة منهجية لا ترفاً أكاديمياً. فالمقترح الأصلي نفسه نصّ صراحةً على أن المطلوب "رأي فقهي قابل للتنزيل على أرض الواقع"، وهذا يستلزم تصور مسار التأثير بنفس الدقة التي يُصمّم بها البحث نفسه.

الفصل الأول: تصنيف الجمهور المستهدف ومستويات التأثير

يتوزع جمهور هذا البحث على ثلاثة مستويات متميزة تستلزم أدوات تواصل مختلفة:

| الجمهور | الحاجة | أداة الوصول |
|-------------------------|-------------------------------|--|
| صانع القرار التشريعي | مقترح قانوني جاهز للنقاش | ورقة سياسات تنفيذية |
| المؤسسة الدينية الرسمية | رأي فقهي مُسبّب يدعم الفتوى | وثيقة فقهية موجهة لدور الإفتاء |
| الممارس المؤسسي | إجراءات محاسبية قابلة للتطبيق | دليل إجرائي لمؤسسات الزكاة والبنوك الإسلامية |
| المجتمع الأكاديمي | إسهام نظري في الأدبيات | نشر في مجلات محكمة |
| المواطن المسلم المكلف | وضوح ديني وعملي في التزاماته | ملخص تنفيذي بلغة ميسرة |

الفصل الثاني: خارطة المناصرة والتأثير المؤسسي

يُقترح أن يتضمن البحث منذ البداية تصوراً عملياً لمسارات نشر نتائجه، تشمل:

- **المسار الديني:** تقديم الرأي الفقهي المنتج رسمياً إلى دور الإفتاء المعنية في الدول محل الدراسة (مصر، باكستان، إندونيسيا، ماليزيا) للنظر في اعتماده أو الاستناد إليه.
- **المسار التشريعي:** صياغة ورقة سياسات موجهة لوزارات المالية في الدول الثلاث، تتضمن مقترح التعديل التشريعي بلغة قانونية قابلة للتداول البرلماني.
- **المسار المالي الإسلامي:** تقديم المقترحات المحاسبية إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لاعتبارها في تحديث المعايير.

المسار الأكاديمي "استهداف المجلات الأكاديمية المتخصصة، كمجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، ومجلة Islamic Economic Studies الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية".

الفصل الثالث: آليات التقييم والمتابعة

يُقترح أن يُحدد البحث منذ البداية مؤشرات قابلة للقياس لتقييم التأثير على المدى المتوسط، منها:

- عدد الدول التي تتبنى المقترح التشريعي كلياً أو جزئياً خلال خمس سنوات.
- نسبة الزيادة في معدلات الامتثال الزكوي الرسمي في الدول محل الدراسة عند تطبيق نظام الخصم الضريبي المقترح.
- عدد مؤسسات الإفتاء التي تستند إلى الرأي الفقهي المنتج في فتاواها المعاصرة.

الإضافة الثانية: توسيع نطاق الدراسة المقارنة ليشمل باكستان وإندونيسيا

التعديل على الباب الثالث: التحليل المؤسسي المقارن

يُقترح إعادة هيكلة الباب الثالث ليشمل خمس حالات دراسية بدلاً من ثلاث، مُرتَّبة وفق طبيعة نموذج الحوكمة لا وفق الترتيب الجغرافي:

****الحالة الأولى: نموذج الدمج السيادي الشامل: المملكة العربية السعودية****

دراسة تحول "مصلحة الزكاة والدخل" إلى "هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA)"، وكيف يُدار النظام باحتساب الزكاة على الشركات السعودية والضريبة على الشركات الأجنبية. تقييم أثره على جلب الاستثمار وتفادي الازدواج المالي، مع رصد الإشكاليات التي أفرزها هذا الدمج على مستوى التطبيق الفعلي.

الحالة الثانية: نموذج الائتمان الضريبي المرن: ماليزيا

دراسة نظام الخصم المباشر (Tax Rebate) الذي يُخصم بموجبه مبلغ الزكاة المدفوعة لمراكز الزكاة الرسمية مباشرةً من أصل الضريبة المستحقة لا من الوعاء فقط. تقييم أثره الاقتصادي على تحفيز الامتثال الزكوي ورفع كفاءة التمكين الاجتماعي، واستخلاص العوامل التي جعلت هذا النموذج قابلاً للتطبيق في السياق الماليزي.

الحالة الثالثة: نموذج الإلزام القانوني مع ضعف التنفيذ: باكستان

تُمثل باكستان حالة دراسية بالغة الأهمية لأسباب متعددة. فقد سنّت قانون الزكاة والعشر عام 1980 الذي يُلزم بخصم الزكاة مباشرةً من الودائع المصرفية في بداية رمضان، مما جعلها من أوائل الدول التي

حاولت دمج الزكاة في منظومتها المالية الرسمية. غير أن هذه التجربة أفرزت إشكاليات جوهرية تستحق الدراسة المعمقة:

- أثر الاستثناء الذي أجازته القانون للمسلمين الشيعة من الخصم الإلزامي على مبدأ الشمولية المؤسسية.
- ظاهرة التهرب من الخصم التلقائي عبر تحويل الودائع قبيل موعد الخصم، وما تكشفه من إخفاق في التصميم المؤسسي.
- العلاقة المتوترة بين منظومة الزكاة الرسمية والضرائب التي تسير كل منهما في مسار مستقل دون تنسيق يُذكر.
- الأثر الاقتصادي لهذا الانفصام على العدالة التوزيعية وكفاءة الإنفاق الاجتماعي.

والسؤال الجوهرى الذي تطرحه الحالة الباكستانية: لماذا فشل نموذج الإلزام القانونى دون بنية مؤسسية داعمة ودون تنسيق حقيقى مع المنظومة الضريبية؟ وما الدروس التي يمكن استخلاصها لتجنب تكرار هذا الإخفاق في نماذج أخرى؟

الحالة الرابعة: نموذج اللامركزية المؤسسية وإدارة التعقيد: إندونيسيا

تُشكل إندونيسيا بوصفها أكبر دولة مسلمة في العالم من حيث عدد السكان حالةً دراسيةً لا غنى عنها في أي بحث يدعي القابلية للتعميم. وما يجعلها فريدة هو تعقيد منظومتها على أكثر من مستوى:

- وجود هئتين رسميتين متوازيتين لجمع الزكاة "BAZNAS": الحكومية و "LAZ" الأهلية الخاصة المعتمدة، مما يطرح سؤال الحوكمة في سياق التعددية المؤسسية.
- قانون الزكاة رقم 23 لسنة 2011 الذي يُجيز خصم الزكاة المدفوعة من الدخل الخاضع للضريبة (من الوعاء لا من الضريبة نفسها)، وهو ترتيب أقل تحفيزاً من النموذج الماليزي.
- ضخامة الفجوة بين الإمكانيات الزكوية المُقدَّرة والحصيلة الفعلية المجموعة، مما يكشف عن أزمة امتثال بنيوية.
- التوتر القائم بين المركزية الفيدرالية في السياسة الضريبية واللامركزية الإدارية في جمع الزكاة عبر مستويات حكومية متعددة.

والسؤال المحوري الذي تطرحه الحالة الإندونيسية: كيف تُدار العلاقة بين الزكاة والضرائب في سياق دولة بالغة التعقيد الإداري والتنوع الجغرافي؟ وهل اللامركزية عائق أم فرصة في مسار التنسيق المؤسسي؟

الحالة الخامسة: الحالة المصرية: التشخيص وبناء النموذج المقترح

تأتي مصر في موقع مختلف عن الحالات السابقة: فهي ليست مجرد حالة مقارنة بل الميدان الرئيسي الذي يستهدف البحث تطبيق مخرجاته فيه. وقد سبق تفصيل هذه الحالة في الباب الرابع من المقترح الموحد.

القيمة المضافة لتوسيع نطاق الدراسة المقارنة

توسيع الدراسة المقارنة من ثلاث حالات إلى خمس يُضيف للبحث قيمة منهجية محددة يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط:

أولاً: استكمال المنظومة التصنيفية لنماذج الحوكمة. تُغطي الحالات الخمس مجتمعةً طيفاً كاملاً من نماذج التعامل مع إشكالية التنسيق:

| النموذج | الحالة |
|-------------------------------|-----------|
| دمج سيادي شامل | السعودية |
| ائتمان ضريبي مرن | ماليزيا |
| إلزام قانوني مع إخفاق تنفيذي | باكستان |
| لامركزية مؤسسية معقدة | إندونيسيا |
| انفصام تام مع إمكانات إصلاحية | مصر |

هذا التصنيف يُتيح للبحث استخلاص نظرية قابلة للتعميم لا مجرد توصيف حالات فردية.

ثانياً: رفع الثقل الديموغرافي والحجج المقارنة. إضافة إندونيسيا وباكستان تعني أن البحث يُغطي ما يزيد على 700 مليون مسلم في خمس دول، مما يمنح الإطار المقترح مصداقية تعميمية أوسع.

ثالثاً: إغناء الحجة الفقهية بالشواهد المؤسسية. كل حالة دراسية ستزود الباب الفقهي بشواهد واقعية على نجاح أو إخفاق آليات تنسيق بعينها، مما يُقوي الرأي الفقهي المُسبَّب ويجعله أكثر تجذراً في الواقع المعاش.